الاستاذ بن قردي أمين

أستاذ محاضر أ

معهد الحقوق – المركز الجامعي ايليزي

البريد الإلكتروني:benguerdi.amin@cuillizi.dz

عنوان الملتقى الوطني

مستجدات الحق في التقاضي

11 ماي 2023

محور المشاركة: المحور السادس، التقاضي الالكتروني وآفاق الحق في التقاضي

عنوان المداخلة

التقاضي الالكتروني وتطبيقاته

مقدمة:

يعتبر الحق في التقاضي من اهم ضمانات الأساسية للحق في محاكمة عادلة، بل انه شرع من أجل حماية باقي الحقوق والحريات الأساسية في حالة الاعتداء عليه، فهو من الحقوق الطبيعية للإنسان واللصيقة بشخصه ولا تنفك عنه أبدا لأنها مستمدة من القانون الطبيعي.

ومنذ صدور القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة أحدث ثورة قانونية في المجال التكنولوجي للقطاع، وبالتالي التحول إلى العالم الرقمي، الذي من شأنه أن يسهل اللجوء إلى القضاء لكافة شرائع المجتمع، وتوفير وتطوير الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطن والمتقاضي ومساعدي العدالة حيث أنه من اهم ما تم تكريسه لتجسيد عصرنة قطاع العدالة هو التقاضي الالكتروني وهذا من منطلق أن قضاء اليوم هو القضاء الناجز السريع والفعال. وهذا لغرض تبسيط وتحسين الاجراءات القضائية عن طريق استعمال التكنولوجيا الرقمية. حيث اعتمده المشرع الجزائري على غرار الكثير من الدول سواء الأجنبية او العربية.

من هنا تظهر اشكالية هذا الموضوع فيما تتمثل تطبيقات التقاضي الالكتروني وما هي أهم المعوقات التي تكون حاجزا في التطبيق الفعلي للتقاضي الالكتروني.

للإجابة على إشكالية المداخلة نقسم هذه الأخيرة إلى قسمين نتناول تطبيقات التقاضي الإلكتروني **(أولا)** ثم بعدها نتطرق الى معوقات التقاضي الإلكتروني **(ثانيا)**

أولا: تطبيقات التقاضي الالكتروني:

- **تطبيقات التقاضي الالكتروني في الأنظمة القضائية الأجنبية:**

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** إن بداية استخدام التقاضي الإلكتروني في الولايات المتحدة الامريكية كانت من خلال تعديل القواعد الفدرالية للإجراءات المدنية، لتأمين الإطار القانوني للعمل الالكتروني في المحاكم الفدرالية من جهة، وإنشاء نظم ومعلومات تقنية لإدارة الدعاوى الالكترونية بما يواكب متطلبات العصر التكنولوجي لمرفق العدالة من جهة اخرى، وبالتالي هناك قاعدة ترخص رفع أوراق الدعوى المدنية من خلال وسائل الاتصال الالكترونية، ذات

مواصفات تقنية تؤسس من قبل المؤتمر القضائي للولايات المتحدة، وتعامل هذه الملفات الالكترونية معاملة الوثائق الورقية .[1]

- **فرنسا:** بتاريخ 28 جويلية 2007 تم ابرام اتفاق بين وزارة العدل والمجلس الوطني لنقابة المحامين حول الاتصالات الالكترونية بين المحاكم والمحامين ووضعت شبكة اتصال بين الطرفين، وصرحت وزير العدل الفرنسية السابقة **رشيدة داتي** أنه " ابتداء من الفاتح جانفي لعام 2008 وفي المسائل الجزائية كل المجالس والمحاكم تجهز بأجهزة سكانير الرقمي لرقمنة الملفات وذلك لتسهيل فحص الملف ونقل المستندات للمحامي عن طريق شبكة خاصة للاتصال بالمحامي RPVA.

ونفس الوضع في المسائل المدنية تزود المحاكم والمجالس القضائية بجهاز سكانير ونظام الرقمنة حيث يمكن للمحامي أن يطلع على الملف ويتابع الاجراءات دون ان يتنقل إلى مبنى المحكمة؛ غير ان التمكين من هذه الخدمات يستفيد منها فقط المحامين المشتركون في شبكة الاتصال الخاصة بالمحامين ويمكن تسميته بـIntranet من خلاله يمكن للمحامي أن يطلع على الملف وإرجاعه والاطلاع على جدول الجلسة، وإرسال واستقبال الرسائل الالكترونية المتعلقة بالوثائق والإجراءات مع كتابة الضبط[2].

- **بلجيكا:** اجاز القانون البلجيكي الإعلان الالكتروني وهو أهم وسائل التقاضي الالكتروني، وإن كان اشترط لذلك قبول الخصم وإيداعه لعنوانه الالكتروني في إدارة المحاكم، ونظم إنشاء وصلاحية وتخزين العناوين القضائية الالكترونية، كما يلاحظ أن الإعلان عبر العنوان القضائي الالكتروني يتم بإشراف المحضرين، وأنه لضمان إرسال الأرواق القضائية بالرسائل الالكترونية، يجب على المرسل إخطار المحضر بأنه أرسل الورقة القضائية إلى المرسل اليه، وهذه جمعا ضمانات لدقة الإعلان الالكتروني وسلامته.
- **اسبانيا:** استخدم المشرع الإسباني تقنية الاتصال الالكتروني والبريد الالكتروني الطعون وتقديم الأوراق القضائية إلى المحكمة من الخصوم والحفظ الالكتروني لهذه الملفات مع إمكانية الخصوم الاطلاع على موقع المحكمة والإعلان الالكتروني، والاثبات الالكتروني وذلك في إجراءات

---

[1] – قصي مجبلي شنون الساعدي، التقاضي الالكتروني، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية العدد 35، 2019، ص 392

[2] – عصماني ليلى، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاع الخطط التنموية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد13، ص221

التقاضي المدنية والجنائية سواء في رفع الدعاوى وتقديم الأوراق من الخصوم إلى محكمة الطعون[3].

- **تطبيقات التقاضي الالكتروني في الأنظمة القضائية العربية:**

- تعتبر محاكم دبي من التجارب العربية الرائدة في مجال التقاضي الالكتروني، بحيث أنها رسمت مخططا للتحول نحو التقاضي عن بعد في إطار استراتيجية دبي للمعاملات اللاورقية، وما يلفت الانتباه لهذه التجربة القضائية هو تأكيد أحد مسؤولي قطاع العدالة بدبي على "تحقيق المحاكم نتائج فاقت المستهدف بكثير، ببلوغها نسبة 99% في التحول الالكتروني في تسجيل القضايا عن بعد في درجات التقاضي الثلاث خلال العام 2019، وهو ما يعني أن المتقاضي لن يحتاج إلى الحضور إلى المحاكم إلا موعد الجلسة، وكمثال واضح عن تسجيل الدعاوى عبر بوابة الكترونية نشير إلى الموقع الالكتروني لمحاكم دبي والتي تعتبر من الدول العربية الرائدة في مجال الخدمات القضائية الالكترونية، الذي يمكن كل متقاضي من تسجيل دعواه وتتبعها الكترونية من خلال تحصله على هوية رقمية تسمح له بالولوج لأرضية التسجيل، كما يسمح هذا الموقع بتسديد الرسوم والكفالات القضائية والغرامات رقميا فقط بدون الحاجة إلى الحضور إلى المحاكم أو مراكز تقديم الخدمة، ويتميز القضاء الالكتروني بمحاكم دبي بجملة كبيرة من الخدمات القضائية الرقمية الأخرى على غرار التصديق على وثائق الأحوال الشخصية، الاستفسار عن تفاصيل الدعوى ومآلها، النشر الالكتروني للمحاضر والاعلانات ومزادات المحكمة، وتقديم معلومات عن مساعدي القضاء كالمحامين والمترجمين[4].
- **السعودية:** تعد محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية عملت بنظام التقاضي الإلكتروني، حيث تقوم المحكمة باستقبال الادعاءات الكترونيا ثم تتابع سيرها إجراءاتها في المحكمة آليا وتنتهي بإصدار الحكم القضائي في آخر جلسة، وفي مجال القضاء الإداري فقد تم فقدتم إطلاق البوابة الالكترونية لديوان المظالم التي تقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية والتي منها نافذة المعرفة وهي عبارة عن قاعدة البيانات تحتوي على الأنظمة واللوائح والقرارات المنظورة

---

[3]- ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس بالمدية، المجلد 5، العدد2، 2019،ص 133.

[4]- محفوظ عبد القادر، التقاضي الالكتروني في التشريعات المقارنة، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد12 ، العدد03، 2021،ص 979.

والاستفادة منها أثناء الترافع الالكتروني وربطها بالسوابق القضائية والمبادئ التي استقر عليها قضاء الديوان[5]، وبالرجوع إلى موقع وزارة العدل السعودية، نجد أن الموقع يتضمن صحيفة الدعوى الإلكترونية لتسجيل عرائض فتح الدعوى، وكذلك طلب التنفيذ الإلكتروني، وما يلفت النظر في نظام التقاضي الالكتروني بالسعودية هو اعتماد على طريقة تبليغ العرائض الكترونيا أي دونما حاجة للتبليغ عن طريق المحضر القضائي بالطرق التقليدية المعروفة، وهذا بموجب أمر ملكي 14388 صادر بتاريخ 25-03-1439 يتضمن الموافقة على استعمال الوسائل الالكترونية في التبليغات القضائية، وقد سمح باستخدام كل من أرقان الهاتف المحمول المقيد رسميا لدى الجهة القضائية المختصة، والبريد الالكتروني[6].

- **نظام التقاضي الالكتروني في الجزائر:**

بدأت بوادر التقاضي الالكتروني في الجزائر منذ سنة 2007 من خلال تصريح رئيس الجمهورية بتاريخ 19 اكتوبر 2007 والذي جاء فيه " إن إصلاح العدالة ليس هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة مرحلية للارتقاء بالقضاء إلى التحديثات التي تفرضها عملية التحولات الداخلية والخارجية، إن أولى الصور التي ظهرت للتقاضي الالكتروني في الجزائر كان يوم 7 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة عن قسكم الجنح.

وبالتالي تستعرض المستجدات التي طرأت في التقاضي الالكتروني

- **القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة**[7]: يعد خطوة إيجابية للجزائر، مقارنة ببعض الدول العربية، ولقد احتوى هذا القانون على 16 مادة حيث تطرق إلى فكرة التقاضي الالكتروني.

حيث بينت المادة التاسعة منه أن الجزائر اعتمدت فعليا فكرة التقاضي الالكتروني من خلال التبليغ وإرسال المحررات القضائية بالطريق الالكتروني، ونصت المادة 14 منه على أنه إذا استدعى بعد المسافة او تطلب ذلك حسن سير العدالة يمكن استجواب وسماع الأطراف عن

---

[5] – ترجمان نسيمة، المرجع السابق، ص 137

[6] – محفوظ عبد القادر، المرجع السابق، ص 980.

[7] – القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، المؤرخ في 1 نوفمبر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ10 فيفري 2015، العدد 06، ص 04

طريق المحادثة المرئية عن بعد" فضلا عن الأحكام الأخرى التي تطرقت إلى استخدام الانترنت في مجال التقاضي، طرق الإرسال وغيرها[8].

- * **الأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية:** وردت تقنية التقاضي الالكتروني في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المعدل والمتمم[9]، في الفصل السادس في حماية الشهود والخبراء والضحايا، من الباب الثاني في التحقيقات، بالكتاب الأول تحت عنوان في مباشرة الدعوى وإجراء التحقيق.

حيث نصت المادة 65 مكرر 27 " يجوز لجهة الحكم، تلقائيا او بطلب من الأطراف سماع الشاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية، بما في ذلك السماع عن ريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي لا تسمع بمعرفة الشخص وصوته...." وعليه نلاحظ ان المشرع الجزائري، أحدث نقلة نوعية من خلال تبنيه لفكرة التقاضي الالكتروني في منظومته .

وفي النهاية بلغ عدد المحاكمات المرئية خلال السنة الأولى من انطلاقها 153 محاكمة .

- القانون رقم 15-04 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، وأيضا القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، ذلك ان قانون التجارة الالكترونية يرتكز بصفة أساسية على وسائل الدفع الالكتروني والتي تعتبر ضرورية كذلك لتفعيل التقاضي الالكتروني الذي يستلزم هو الآخر دفع الرسوم والتكاليف الكترونيا.[10]

ثانيا:- معوقات التقاضي الالكتروني في الجزائر:

رغم الايجابيات التي حققها التقاضي الإلكتروني إلا انه كانت هناك معوقات حالت دون تجسيد الفعلي لهذه الآلية يواجه تنزيل التقاضي الإلكتروني على ارض الوقاع صعوبات وتحديات كثيرة رغم المحاولات التي قامت بها وزارة العدل لأجل تطبيق الأمثل للتقاضي الإلكتروني

[8]- خليل محمد، برابح زيان، التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد01، 2022.

9

[10]- محفوظ عبد القادر، المرجع السابق، ص.ص 983-984

- **فيما يتعلق بالتقنيات:**[11]

- **ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الالكترونية:** إن الجزائر تعرف تذبذبا كبيرا في خدمات الأنترنت وانقطاعها، ما يحمل تأثيرا مباشرا على التقاضي الالكتروني ويؤدي لعرقلته، ويصيح عائقا يعرقل العمل القضائي، وحتى التواصل بين المحامين والمحبوسين في المؤسسات العقابية مازال يعاني من مشاكل بسبب ضعف الشبكة وعادة ما يتم تأجيل الملفات فقط بسبب هذا الإشكال هذا من جهة، ومن جهة اخرى يحتاج تطبيق الإدارة الالكترونية لتوفير الأجهزة التقنية الحديثة في مجال الحاسبات والاتصالات والتي كثرت أنواعها وتعددت في السنوات الخيرة، مما يستدعي رصد مبالغ ضخمة.
- **ضعف الامكانيات بانتشار الأمية الالكترونية:** وهو أمر يعرقل الادماج في مجتمع المعلوماتية، وتحد من الاستخدام الأمثل لآليات التقاضي الإلكتروني مما يصعب التخلي عن نمط الإدارة التقليدية، حيث ان هناك ضعف التكوين التكنولوجي للموارد البشرية وضعف تأهيله وأيضا قلة الوعي بأهمية الإدارة الالكترونية، وانعدام مهارات التعامل مع الأجهزة الالكترونية [12].
- **انتشار الفيروسات واعمال القرصنة:** حيث تؤدي إلى تدمير محتويات الحاسوب، محاولات اختراق المواقع الالكترونية بشبكة الأنترنت من قبل المتطفلين او المخربين، مما يستدعي ضرورة إيجاد حماية تقنية لهذا النظام، حيث ان اكبر خطر يهدد عملية التحول الالكتروني يمكن أن يكون مرتبط بالبيانات والمعلومات، حيث تكون هذه الأخيرة معرضة للإتلاف عن طريق الفيروس المعلوماتي.

كالاختراق مثلا وهو القدرة عل الوصول لهدف معين بطريقة غير مشروعة عن طرق ثغرات في نظام الحماية الخاصة بجهاز الحاسب الآلي المستهدف، وبما انه يعتمد على الحواسي والأنترنت والبرامج الالكترونية لتبادل البيانات والوثائق الخاصة بأطراف الخصومة، مثال ذلك البريد الالكتروني فقد يتعرض للاختراق بهدف الاطلاع على المعلومات والمستندات و

---

[11]– اخلف سامية، التقاضي الالكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص ، ديسمبر 2021، ص 26.

[12] – عشور عبد الكريم، دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009،ص23.

العرائض، كما قد تستهدف عملية الاختراق نظام تبادل البيانات الكترونيا و، أيضا قد يتم اختراق هذا النظام الذي تتم من خلاله المراسلات بين القاضي وامناء الضبط وبين النيابة العامة والمحامين[13] .

- **فيما يتعلق بالقانون:**

- **في الإثبات والتوقيع الالكتروني:** يرتبط نظام الإثبات بالتقاضي عموما ارتباطا وثيقا، فلا مجال للمطالبة القضائية بحق غير قابل للإثبات، ونظرا لهذه الأهمية فقد عمل المشرع الجزائري على تطوير هذا الإثبات، ومواكبته للنهضة الالكترونية وهو ما تحقق بصدور القانون رقم 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونين والذي يساوي بموجبه المشرع الجزائري بين التوقيع التقليدي والتوقيع الالكتروني من حيث القوة الثبوتية، غير ان هذا القانون تؤخذ عليه بعض النقائص أهمها ان المشرع الجزائري لم يحدد مجال تطبيقه، فلم يبين المعاملات التي يقبل فيها التوقيع ويسري عليها القانون والمعاملات المستثناة منه، كما ان تطبيق هذا القانون يعرف هو الآخر تأخر كبيرا بسبب عدن تنصي الأجهزة الخاصة بالتوقيع والتصديق الالكتروني، إضافة لعدم كفاية النصوص الخاصة بردع الجرائم المتعلقة بالتوقيع الالكتروني، فالتذبذب في استخدام التوقيع الالكتروني يؤثر بشكل مباشر على التقاضي الالكتروني، ذلك أن التوقيع الالكتروني من شانه أن يؤدي دورا هاما في الإثبات القضائي[14] .

- **في عدم وجود الخبرة البشرية:** إن استخدام التقاضي الالكتروني يحتاج إلى الخبرة البشرية وهي مجموعة من الفنيين المختصين بالمجال الالكتروني الذين يعملون على الأجهزة التقنية ويستخدمون البرامج الالكترونية اللازمة لها، فضلا عن ذلك يجب على المعنيين من قضاة موظفي المحكمة والمحامين الحصول على دورات مكثفة في علوم الحاسوب ونظم الاتصال وبرامج المواقع

---

[13] – مزوري اكرام، القرصنة الرقمية كعائق تقني لنظام التقاضي الالكتروني، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص 2021، ص.ص 316،317

[14] – عينوش عائشة، معوقات نظام التقاضي الالكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص 2021، ص 215

الالكترونية وتجهيز مكاتبهم بأحدث الأجهزة والمعدات الحاسوبية التي ستمكنهم من تسجيل الدعوى القضائية الكترونيا ومتابعة سيرها والنظر فيها[15].

- **في عدم المساواة بين الخصوم:** لأن تطبيق نظام التقاضي الالكتروني يستدعي أن يمتلك الشخص المعني أجهزة ومعدات وشبكة انترنت وغيرها من الوسائل وهذا راجع للقدرة المالية والوضع المعيشي لكل .

الخاتمة:

إن موضوع التقاضي الالكتروني كآلية انتهجتها معظم الدول في قطاع العدالة، اما لها من مزايا وإيجابيات على سير الدعوى العمومية، كتخفيف الأعباء على أطراف الدعوى العمومية، المحامين، القضاة... الخ، وعليه توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن اهم دعائم قيام المحكمة الالكترونية هي شبكة الأنترنت بحيث تكون فيها إجراءات التقاضي في عالم افتراضي بلا حدود.
- إن اهم استراتيجيات نجاح التقاضي الالكتروني تغيير نمط الفكر الإداري في مجال العمل القضائي، بحيث ينتقل من الشكليات والبيروقراطية إلى الشفافية والإبداع.
- ضرورة توفير المتطلبات الفنية والبشرية المساعدة على تطبيق نظام المحاكمات عن بعد والارتقاء به.
- بناء على ما سبق يمكن القول أن عملية التكوين والتدريب والتعليم تعد أمرا حتميا لإنجاح التحول إلى الإدارة الالكترونية، فلا مناص من اعتماد استراتيجيات هادفة لتكوين وتدريب وتعليم الموظفين وهنا هم القضاة وأعوانهم (، داخل الجهاز القضائي لمواكبة التحول الالكتروني بدء بقضاة المعلوماتية وهم مجموعة من القضاة يباشرون المحاكمة الالكترونية في إطار نظام قضائي يدعى "دائرة المعلوماتية القضائية"، حيث يعمل القاضي بواسطة موظفين مختصين في هذا المجال يدعون "كتبة المواقع الالكترونية"، وهم كتبة الضبط الذين يتوجب عليهم أن يخضعوا لدورات مكثفة في البرمجيات ونظم الإدارة الالكترونية وتصميم المواقع

[15]– قصي مجبل شنون الساعدي، التقاضي الالكتروني، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 198، العدد 35،2019، ص 391